

زبدة الأصول

[486] الضرر اقل، إذ المراد بالحرّج المشقة التي لا تتحمل عادة وبديهي أن الوقوع في الضرر لا يستلزم ذلك مطلقاً، أضف إليه أن اقلية المورد إنما توجب التقديم لو كانا متضادين، بحيث يلزم من تقديم الأكثر مورداً، عدم بقاء المورد للاقل، لا في مثل المقام مما لو قدمنا قاعدة نفى الحرّج، لا يلزم طرح قاعدة لا ضرر، بل يبقى لها مورد وهو مورد توافقهما. وأما الوجه الرابع: وهو المعاملة معهما معاملة المتزاحمين الذي اختاره المحقق الخراساني، فيرد عليه: أن التزاماً إنما هو بين الحكمين، والقاعدتان نافيتان للاحكام ولا يثبت بشئ منهما حكم أصلاً فلا معنى للتعاضد، وإن أريد به التعاضد بين المقتضيين، فيرده أن باب تعاضد المقتضيين غير مربوط بباب تعاضد الاحكام. وعلى هذا فإن تم ما يخطر بالبال عاجلاً من أنه من جهة أن القاعدتين لهما الحكومة على الاحكام المجعولة، ولا حكومة لهما على عدم الحكم، أنه في موارد الدوران بينهما كما في المثال، لا يخلو الأمر من أن التصرف المذكور، أما أن يكون مباحاً غير محرم مع قطع النظر عن القاعدتين، وهو ما إذا لم يكن تصرفاً في مال الجار ولا متلفاً لما له، كما إذا حفر بئراً في داره قريباً من بئر الجار وصار ذلك سبباً لنقص ماء بئر الجار، أو يكون محرماً غير مباح كما لو استلزم تصرفاً في مال الغير، وعلى التقديرين لا مورد إلا لأحدى القاعدتين إذ ليس الأحكام واحد والآخر عدم الحكم، ففي الفرض الأول هو السلطنة على المال، وفي الثاني حرمة الاضرار بالغير. فإذا كان حكم، كسلطنة المالك على ما له، حرجياً أو ضرورياً يشمل ما دل على نفى الحرّج أو دليل نفى الضرر، ويرفع ذلك، ولو فرضنا أن عدم ذلك الحكم كان كذلك كما في المثال، لا يكون ذلك مشمولاً لشئ منهما ولا يثبت به ذلك الحكم، لأن عدم الحكم وعدم السلطنة ليس مجعولاً حتى يرتفع بأحدى القاعدتين، فالقاعدتان لا تجتمعان في مورد. وعلى فرض التنزل وتسليم تواردهما على مورد واحد واجتماعهما في محل واحد، بالبناء على أنه كما يرتفع بكل من القاعدتين الاحكام المجعولة، كذلك يرتفع بهما